International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
IJESA
Vol. (5), No. (6) June 2026 الإصدار (5)، العدد (6)

دور تشريعات الإعلام الرقمي في مكافحة خطاب الكراهية على المنصات الإلكترونية: منصة (X) نموذجاً

سعد بن مهدي آل بحري
باحث دكتوراه، تخصص الإعلام الرقمي وتكنولوجيا الاتصال، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين
Bahri_10@hotmail.com

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور تشريعات الإعلام الرقمي في مكافحة خطاب الكراهية على المنصات الإلكترونية، مع اتخاذ منصة X نموذجًا تطبيقيًا، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الفضاء الرقمي وما ترتب عليها من توسع في حرية التعبير وتداول المحتوى، مقابل تنامي خطابات التحريض والتمييز والإقصاء. وتنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في مدى قدرة الأطر التشريعية والتنظيمية الحالية على مواكبة طبيعة الاتصال الرقمي العابر للحدود، وضبط المحتوى الضار دون الإخلال بحرية الرأي والتعبير.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية والتشريعات الإعلامية ذات الصلة، ومراجعة الدراسات السابقة، إلى جانب استخدام الاستبيان أداةً لقياس وعي مستخدمي منصة X بخطاب الكراهية ومدى معرفتهم بالتشريعات الرقمية المنظمة للمحتوى الإلكتروني. كما تستند الدراسة إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية بوصفها إطارًا تفسيريًا يوازن بين حرية الإعلام وواجباته الأخلاقية والقانونية تجاه المجتمع، خاصة في مواجهة المضامين التي تهدد السلم الاجتماعي والكرامة الإنسانية.

وتبرز أهمية الدراسة في معالجتها لإحدى القضايا المعاصرة في بيئة الإعلام الرقمي، حيث تسعى إلى توضيح مدى فاعلية التشريعات الرقمية في الحد من خطاب الكراهية، والكشف عن التحديات القانونية والتقنية المرتبطة بتطبيقها على المنصات الإلكترونية. كما تقدم الدراسة رؤية علمية يمكن أن تفيد صناع القرار والجهات التنظيمية في تطوير سياسات وتشريعات أكثر قدرة على تحقيق التوازن بين حماية المستخدمين، وصون حرية التعبير، وتعزيز بيئة رقمية مسؤولة وآمنة.

الكلمات المفتاحية: تشريعات الإعلام الرقمي، خطاب الكراهية، المنصات الإلكترونية، منصة X، حرية التعبير، المسؤولية الاجتماعية، التنظيم الرقمي، الوعي القانوني.

The role of digital media legislation in combating hate speech on online platforms: Platform (X) as a case study

Saad Mahdi AL-Bahri
PhD Researcher, specializing in Digital Media and Communication Technology, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Kingdom of Bahrain
Bahri_10@hotmail.com

Abstract

This study aims to analyze the role of digital media regulations in combating hate speech on electronic platforms, with Platform X serving as a case study. It addresses the rapid transformations of the digital communication environment, where online platforms have expanded opportunities for expression, interaction, and public debate, while also creating spaces for the spread of incitement, discrimination, and exclusionary discourse. The study is grounded in a central research problem concerning the ability of current legislative and regulatory

frameworks to keep pace with the borderless and fast-moving nature of digital communication, while regulating harmful content without undermining freedom of expression.

The study adopts a descriptive-analytical approach through the analysis of relevant legal texts, digital media legislation, and previous studies. It also employs a questionnaire to measure users' awareness of hate speech on Platform X and their knowledge of digital media regulations governing electronic content. The study is theoretically grounded in Social Responsibility Theory, which provides an appropriate framework for understanding the balance between media freedom and ethical and legal obligations toward society, particularly in relation to content that may threaten social peace and human dignity.

The significance of this study lies in its focus on one of the most pressing issues in the digital media environment. It seeks to assess the effectiveness of digital media legislation in limiting hate speech and to identify the legal and technical challenges associated with applying such legislation to electronic platforms. The study also offers scholarly insights that may assist policymakers and regulatory bodies in developing more effective frameworks that balance user protection, freedom of expression, and the promotion of a responsible and safe digital communication environment.

Keywords: Digital Media Regulations, Hate Speech, Electronic Platforms, Platform X, Freedom of Expression, Social Responsibility, Digital Regulation, Legal Awareness.

المقدمة

إن مراجعة دور المنصات الإلكترونية والوسائط الرقمية في حياة الفرد تؤكد أن الرقمنة باتت انجازاً لا يمكن تكراره، في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها العالم اليوم، وقد أصبحت المنصات الإلكترونية حاليا أحد العناصر الأساسية في حياة الفرد ووسيلته الأساسية للتفاعل والتعبير والخروج بالآراء والاطلاع، وجاءت أهمية هذه المنصات في تداول المعلومات وصناعة الرأي قبل كل شيء من خلال الإعلام، بالإضافة إلى انتشار هذه الوسيلة بالتالي فإن الإعلام التقليدي دخل في منافسة بقوة مع الإعلام الجديد أو ما قد يعرف بصحافة المواطن، وقد أوجب توافر تواجد مباشر للحضارات في عدة ميادين منها الإعلام.

وقد تحولت المنصات الإلكترونية خاصة منصة (X) إلى فضاءات مفتوحة للتعبير عن الرأي وتداول قضايا الشأن العام، إلا أنها في نفس الوقت أصبحت بيئة خصبة لانتشار خطاب الكراهية، وهذا يرجع في نفس الوقت إلى ضعف الضوابط القانونية ومحدودية الرقابة، فانتشار المحتوى الرقمي بسرعة كبيرة والتفاعل معه يمنح الخطاب التحريضي قدرة عالية على التأثير، وهذا بدوره يهدد السلم الاجتماعي ويقوض قيم التعايش، وبناء على ذلك، تبرز أهمية تشريعات الإعلام الرقمي في إرساء إطار قانوني يحقق التوازن بين حرية التعبير واحترام الكرامة الإنسانية، مما يحافظ على النظام العام في الفضاء الإلكتروني.

ونجد أن الإعلام الرقمي قد شهد تحول جذري، فقد تحول من نموذج أحادي إلى نموذج تشاركي متعدد المسارات، فالجمهور في هذه الحالة لم يكن متلقيات فحسب، بل أصبح أيضا منتج وموزع لها عبر أدوات النشر الذاتي، وقد ساهم هذا التحول في ظهور مجتمعات افتراضية تجمع الأفراد حول اهتمامات وقيم مشتركة، إلا أنه أدى أيضا إلى نشوء جماعات كراهية رقمية تتبنى خطابات إقصائية وعدوانية، ويزيد هذا الواقع من الحاجة إلى تفعيل التشريعات الرقمية بما يحد من إساءة استخدام المنصات الإلكترونية ويضمن بيئة إعلامية مسؤولة وأكثر إيمان.

وبناء على ما سبق، تأتي الدراسة الحالية للبحث في دور التشريعات لمواجهة خطاب الكراهية على المنصات الإلكترونية، كما ركزت الدراسة على منصة (X) كنموذج، بهدف تحليل فعالية هذه التشريعات في الحد من الظاهرة، واقتراح سبل تطويرها بما ينسجم مع التحولات التقنية والاجتماعية.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

مشكلة البحث

تشكل خطابات الكراهية تحديا متصاعدا في العصر الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية، حيث تحولت هذه المنصات إلى فضاءات مفتوحة للتعبير عن الرأي، إلا أنها في نفس الوقت أصبحت بيئة خصبة للتحريض اللفظي والتمييز والتشهير والإساءة على أسس دينية أو عرقية أو فكرية أو أساسية، وقد أفرز هذا الواقع إشكالية معقدة تتعلق بقدرة التشريعات الإعلامية الحالية على مواكبة طبيعة الاتصال الرقمي المتسارعة، وضبط المحتوى الذي ينتشر عبر الحدود دون قيود واضحة.[1]

ومع ارتفاع مستوى التفاعلية وسهولة تداول المحتوى على المنصات الرقمية مثل منصة X، بات تحديد المسؤولية القانونية من الخطابات المحرضة أمرا أكثر تعقيدا، وقد ازداد قصور بعض القوانين عن معالجة الأبعاد التقنية والافتراضية لهذه الظاهرة من صعوبة الأمر، مما يقلل من فعالية الردع القانوني، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بالإعلام الرقمي في مواجهة انتشار خطاب الكراهية عبر المنصات الإلكترونية، والحاجة إلى تقييم مدى كفاية هذه التشريعات وقدرتها على تحقيق التوازن بين حماية حرية التعبير من جهة، وحماية الأفراد والمجتمعات من العنف اللفظي وخطابات الكراهية من جهة أخرى، مع اتخاذ منصة x نموذج لتحليل الإشكالية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

- معاصرة موضوع الدراسة المرتبط بظاهرة خطاب الكراهية، والذي أصبح أحد أبرز التحديات في بيئة الاتصال الرقمي العالمي.
- إبراز دور التشريعات الإعلامية الرقمية في تحقيق التوازن بين حرية التعبير ومتطلبات المسؤولية القانونية والأخلاقية داخل الفضاء الإلكتروني.
- المساهمة في إثراء المعرفة القانونية والإعلامية من خلال تقديم تحليل علمي لمدى فاعلية القوانين المنظمة للمحتوى الرقمي في الحد من انتشار خطاب الكراهية.
- تقديم الدعم العملي لصناع القرار والجهات التشريعية من خلال تقديم بعض التوصيات التي تساهم في تطوير التشريعات بما يواكب التحولات الرقمية ويحافظ على بيئة تواصل أكثر أمان.
- تسليط الضوء على منصة X باعتبارها نموذج تطبيقي يعكس التحديات والفرص المتاحة عند محاولة تطبيق التشريعات في مواجهة الخطابات التحريضية والعدوانية.

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى:

- التعرف على مدى شمول الإطار التشريعي للإعلام الرقمي للأحكام القانونية المتعلقة بخطاب الكراهية على المنصات الإلكترونية.
- التعرف على طبيعة خطاب بالكراهية وأنماطه وأشكاله المنتشرة عبر المنصات الرقمية خاصة منصة X كنموذج تطبيقي.

[1] مؤيد الشامي، 2025، دور التشريعات الإعلامية في الحد من ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف في التلفزيون، دراسة حالة لتشريعات هيئة الإعلام والاتصال العراقية، مجلة الإعلام الرقمي والتنمية المستدامة، كلية الإعلام وفنون الاتصال، جامعة 6 أكتوبر، العدد 4، ص39.

- التعرف على مدى فاعلية التشريعات الإعلامية الرقمية الحالية في الحد من انتشار خطاب الكراهية وضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للمنصات الإلكترونية.
- إلقاء الضوء على أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تطبيق تشريعات الإعلام الرقمي في بيئة اتصال مفتوحة وعابرة للحدود.
- التعرف على إمكانية تعزيز الوعي القانوني والإعلامي لدى مستخدمي المنصات الرقمية لضمان احترام القيم الإنسانية وتجنب الخطابات العدائية.

تساؤلات البحث

تبلورت مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما مدى شمول الإطار التشريعي للإعلام الرقمي للأحكام القانونية المتعلقة بخطاب الكراهية على المنصات الإلكترونية؟
- ما طبيعة خطا بالكراهية وأنماطه وأشكاله المنتشرة عبر المنصات الرقمية خاصة منصة X كنموذج تطبيقي؟
- ما مدى فاعلية التشريعات الإعلامية الرقمية الحالية في الحد من انتشار خطاب الكراهية وضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للمنصات الإلكترونية؟
- ما هي أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تطبيق تشريعات الإعلام الرقمي في بيئة اتصال مفتوحة وعابرة للحدود؟
- كيف يمكن تعزيز الوعي القانوني والإعلامي لدى مستخدمي المنصات الرقمية لضمان احترام القيم الإنسانية وتجنب الخطابات العدائية؟

فرضيات البحث

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشريعات الإعلام الرقمي ومكافحة خطاب الكراهية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشريعات الإعلام الرقمي والمنصات الإلكترونية.
- تودد علاقة ذات دلالة إلكترونية بين درجة وعي مستخدمي المنصات الإلكترونية (منصة x) بدور تشريعات الإعلام الرقمي ومكافحة خطاب الكراهية.

مصطلحات البحث

- **الإعلام الرقمي:** يشار إلى الإعلام الرقمي بأنه نوع من أنواع الإعلام الذي ينشأ نتيجة تلاقي المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة عن طريق الوسائط الرقمية، كما أنه يتميز بالقدرة على التجدد والتطور، ويمثل الإعلام الرقمي نافذة فعالة على العالم الافتراضي، مما يسهل الوصول إلى المحتوى المطلوب، ويتمتع الإعلام الرقمي بدرجة عالية من الحرية الفكرية.[2]
- **خطاب الكراهية:** يعرف بأنه أي خطاب يحتوي على نوع من أنواع التحريض أو الهجوم أو التشويه والتحقير الذي يوجه للفرد أو مجموعة من الأفراد نظرا لوجود ما يميزهم عن غيرهم، مثل العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو الجنسية، وفي الغالب يترتب على هذه الأنواع من الخطابات دعوة للتمييز والكراهية ضد الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الفئة.[3]

[2] Djaballah, H., & Maqbel, N. (2019). Media education and the challenges of new media. Arab Conferences Network, University of Algiers, Faculty of Media and Sciences.
[3] Ben Mishri, A. (2023). The criminalization of hate speech: A conceptual approach. Al-Bahith Journal for Academic Studies, 10(2), 138-149.

الفصل الثاني: الإطار النظري

الإطار النظري

المبحث الاول : دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية:

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من أهم أدوات التغيير الاجتماعي وتبادل الأفكار بشكل واسع، وكذلك التأثير الرأي العام في جميع المجتمعات في العصر الحديث، وقد كثرت تلك المواقع حدود الرقابة والتحكم والسيطرة الفعلية على الاتصالات التي تقوم بها الحكومات والدول الدكتاتورية، والتي في الفتة السابقة كانت تمنع التجمعات الصغيرة حتى الاجتماعات الثلاثية للأفراد العاديين. ولذلك يمكن القول ان شبكات التواصل الاجتماعي تؤثر بشكل اساسي في التأثير السياسي والتعبئة الجماهيرية، وتقدم مناخا سياسيا ضاغطا، وتساهم ايضا تلك الشبكات في تحشيد المتظاهرين وتعبئتهم لأنها يمكن ان تقدم مجموعة من الأخبار الكاذبة، والرسائل التحريضية عن الآراء والأحكام المسبقة الموجودة لديهم بالفعل، حيث إنها تقدم تربة خصبة وممارسة فعلية لخطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وعلي الغم من ذلك وجود صعوبة كبيرة في إيجاد فرضيات رادعة وقابلة للتحقيق، لأن قيم المجتمع ومؤشراتها في صعود وهبوط، ومعاناة القائمين بمراقبة المجتمع بالسماح للفكر الارتجالي في فرض إرادته أمام قوة هذه المواقع، من أجل الحفاظ على القيم وتحصين المجتمعات من آفة خطاب الكراهية.[4]

المبحث الثاني: دور التشريعات الإعلامية في الحد من ظاهرة خطاب الكراهية:

أن من أهم التي من الضروري القيام بها للحد من خطاب الكراهية هي:

- ضرورة تزويد جميع العاملين في قطاع الاعلام بلائحة قواعد السلوك المهني.
- ارسال التحديثات المختلفة للائحة البث الإعلامي إلى جميع المؤسسات الإعلامية لكي يتسنى لهم الاطلاع عليها والالتزام بها.
- ضرورة إقامة دورات تدريبة للإعلاميين تتضمن تثقيفهم بمخاطر خطاب الكراهية وكيفية تطبيق قواعد لائحة البث.
- تشديد الرقابة على القنوات الفضائية ومعاقبة المؤسسات التي تحرض على الكراهية والعنف والتطرف من أجل الحد من انتشار هذه الظاهرة في الإعلام.
- يجب ان تبتعد سياسة القنوات الفضائية عن الانحياز الطائفي أو العنصري أو الديني في تعاملها مع الأحداث السياسية التي من شأنها التحريض على الكراهية.
- ضرورة عدم توظيف القناة كأداة للتطرف من خلال الترويج للأيديولوجيات التي تؤثر على السلم.[5]

المبحث الثالث : نظرية المسؤولية الاجتماعية:

استندت الدراسة إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية، وتعد هذه النظرية إطار مهم لفهم العلاقة بين حرية الإعلام الرقمي والواجبات المفروضة عليه تجاه المجتمع، وتهدف النظرية إلى توجيه الممارسات الإعلامية بهدف خدمة الصالح العام، بشرط أن يكون ضمن إطار أخلاقي قانوني، وتعتمد نظرية المسؤولية الاجتماعية على مبدأ التوازن بين الحرية والمسؤولية، حيث تضيف إلى مبادئ النظام الإعلامي التقليدي مفهوم الالتزام الذاتي للإعلاميين بالمعايير الأخلاقية، بالإضافة إلى الواجب الاجتماعي للإعلام، مما يتجسد بدوره في تقديم المعلومات بطريقة مسؤولة وتحليل الأحداث الرقمية بطريقة تعكس الحقائق وتحقق مصلحة المجتمع.[6]

---

[4] صالح، خلود(2020) دور المنصات العالمية الإلكترونية في محاربة خطاب الكراهية، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديمقراطي العربي.ع11,ص74-91

[5] الشامي، مؤيد جبار سلمان, 2025, دور التشريعات الإعلامية في الحد من ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف في التليفزيون – دراسة حالة لتشريعات هيئة الإعلام والاتصال العراقية، مجلة الإعلام الرقمي والتنمية المستدامة6(4),ص293-394

[6] لامية، جودي، 2024، المسائل الأخلاقية في الإعلام الرقمي وإشكالاته القانونية رؤية تحليلية نقدية، مجلة الاتصال والصحافة، المجلد 11، العدد 2.

وقد تطورت نظرية المسؤولية الاجتماعية لتشمل الوسائل الإعلامية الرقمية الحديثة، والتي أصبحت نافذة على العالم الافتراضي، مما يحتم على صانعي المحتوى والمسؤولين عن المنصات التحلي بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية أثناء نشر المحتوى الرقمي، خاصة ما يتعلق بخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والخاطئة.

المبحث الرابع ابعاد نظرية المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل أبعاد رئيسية فيما يلي:[7]

- وظائف الإعلام الرقمي الذي يجب الالتزام بها لتقديم معلومات وحقائق، تعمل على حماية المجتمع من المضامين والمحتويات الضارة، منها خطاب الكراهية، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المجتمعي والرأي العام.
- معايير الأداء الإعلامي التي تشمل وضع ضوابط أخلاقية وقانونية تحكم المحتوى الذي يقدمه صانعي المحتوى، ومن أهمها احترام الخصوصية وضمان المحاكمة العادلة عند تناول الأحداث الجارية، وتحقيق الموضوعية النسبية في عرض الأخبار والتحليلات الرقمية، بما يساعد في التوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع من أي ضرر.
- القيم المهنية والسلوكيات، والتي ركزت على السلوكيات التي يجب الالتزام بها من قبل الإعلاميين وصانعي المحتوى الرقمي، والتي تضمن احترام المبادئ الأخلاقية والقانونية، وتقليل الانتهاكات الناتجة عن خطاب الكراهية، مع تعزيز المسؤولية الاجتماعية والوعي القانوني لمستخدمي المنصات الرقمية المختلفة. وبناء على ما سبق، فإن نظرية المسؤولية الاجتماعية تعتبر إطار شامل لدراسة دور التشريعات الرقمية لتنظيم المحتوى الرقمي، بالإضافة إلى حماية الأفراد والمجتمع من خطاب الكراهية، مع الحفاظ على حرية التعبير في إطار قانوني وأخلاقي.

الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة إلى محورين:

- المحور الاول الدراسات العربية.
- المحور الثاني الدراسات الأجنبية.

المحور الاول : الدراسات العربية:

دراسة سلطان وأسامة، (2025)، بعنوان: "تأثير الإعلام الجديد على خطاب الكراهية ومواجهته: دراسة تطبيقية على طلاب جامعة أبو ظبي"[8]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الإعلام الجديد في انتشار خطاب الكراهية وسبل مواجهته من خلال دراسة تطبيقية على طلاب جامعة أبو ظبي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل خصائص الظاهرة والعلاقات بين متغيراتها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن منصات التواصل الاجتماعي أبرزها منصة فيسبوك وتويتر وإنستجرام وسناب شات تؤثر بشكل كبير في تشكيل آراء الطلاب واتجاهاتهم، وأن انتشار المحتوى عبرها أسهم في زيادة وعيهم بمفهوم خطاب الكراهية وآثاره، كما بينت الدراسة أن سهولة الوصول للمحتوى عبر الهواتف الذكية والانترنت عززت قدرة الطلاب على متابعة الخطاب التحريضي وتأثرهم به، وقد أوصت الدراسة بتحديث التشريعات الخاصة بخطاب الكراهية وتفعيل تطبيقها، وتعزيز التعاون بين الحكومات والمنصات الرقمية للحد من محتوى الكراهية، إضافة إلى تحليل بيانات التواصل الاجتماعي لرصد أنماط الخطاب التحريضي، وتطوير برامج توعية رقمية تستهدف الشباب لرفع مستوى الوعي والمسؤولية لديهم.

دراسة بلوطي، (2023)، بعنوان: "التشريع القانوني كآلية للحد من خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعي: قراءة في الدستور الجزائري، قانون الإعلام وقانون العقوبات"[9]

[7] الدليمي، عبد الرزاق، 2016، أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في القرن الحادي والعشرين، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

[8] سلطان، منى عيسى، وأسامة، كنقر، 2025، تأثير الإعلام الجديد على خطاب الكراهية ومواجهته: دراسة تطبيقية على طلاب جامعة أبو ظبي، مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التشريعات القانونية والإعلامية في مواجهة خطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال التركيز على كيفية ضبط الممارسة الإعلامية الرقمية ومنع انتشار التعصب وإضعاف الثقة بين المستخدمين، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لفحص النصوص التشريعية والقوانين المنظمة للإعلام الرقمي، وقراءة أثرها على الحد من خطاب الكراهية وتعزيز الاستخدام المسؤول للمنصات الإلكترونية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النصوص التشريعية والقانونية تمثل إطار فعال نسبي لمكافحة خطاب الكراهية، إلا أنها تواجه بعض التحديات في التطبيق بسبب الطبيعة التفاعلية والعابرة للحدود للمنصات الرقمية، كما أن تعزيز الوعي القانوني لدى المستخدمين بعد عامل أساسي لنجاح التشريعات.

دراسة ضربان ورابح، (2023)، بعنوان: "مظاهر خطاب الكراهية لدى الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة عينة من طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تيارت)"

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مظاهر خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، مع التركيز على دور هذه المنصات في نشر المحتوى العدائي وانعكاساته على الأفراد والمجتمع، وقد استخدمت الدراسة المنهج الكيفي الوصفي، كما اعتمدت على المقابلات شبه المنظمة كأداة لجمع البيانات، ضمن محورين رئيسيين، وبعينة عشوائية من طلبة كلية العلوم الاجتماعية.

وأظهرت النتائج وجود آثار نفسية واجتماعية سلبية لانتشار خطاب الكراهية، أبرزها تعزيز مظاهر التفكك الاجتماعي، إلى جانب تغلب سلبيات ها الخطاب على أي إيجابيات محتملة لاستخدام وسائل التواصل، كما بينت الدراسة أن إجراءات التبليغ والحظر على المحتوى المحرض تسهم بفاعلية في الحد من انتشار خطاب الكراهية وتقليل آثاره السلبية على المجتمع.

دراسة بابو وآخرون، (2022)، بعنوان: "دور مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة خطاب الكراهية لدى الشباب الجزائري"[10]

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور مواقع التواصل الاجتماعي في مكافحة خطا بالكراهية وتعزيز قيم التسامح وقبول الآخر، من خلال تحليل كيفية توظيف المنصات الرقمية للحد من انتشار الخطاب العدائي ورفع وعي الشباب بالمخاطر المترتبة عليه، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم طبيعة خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي وطرق انتشاره، إضافة إلى بحث إمكانات استخدام هذه المنصات في بناء بيئة رقمية إيجابية وشاملة، وتشجيع الممارسات التي تحد من التعصب والتحريض بين المستخدمين.

وقد أظهرت النتائج أن مواقع التواصل الاجتماعي تعد أداة مزدوجة التأثير، فهي قد تسهم في نشر خطاب الكراهية، لكنها في الوقت نفسيه توفر مساحة فعالة لمواجهته عبر البرامج التوعوية والمبادرات المجتمعية وترسيخ ثقافة التسامح، كما بينت الدراسة أن تعزيز وعي الشباب يلعب دور محوري في الحد من انتشار هذا الخطاب، وأن استثمار المنصات الرقمية بوعي يمكن أن يسهم في خلق فضاءات رقمية أكثر إيجابية وشمولية.

دراسة عبد الرازق، (2020)، بعنوان: "محددات وعي الشباب المصري بمفهوم خطاب الكراهية واستراتيجياته بوسائل الإعلام الرقمية"[11]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وعي الشباب المصري بخطاب الكراهية ومدى إدراكهم لأساليب التحريض عبر الإعلام الرقمي، بالإضافة إلى تقييم مدى وعيهم ومعرفتهم بالوسائل الرقمية المستخدمة لمواجهته ودرجة متابعتهم لها، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي لتقديم وصف دقيق لاتجاهات الشباب ومعارفهم وسلوكياتهم تجاه خطاب الكراهية عبر المنصات الرقمية.

---

[9] بلوطي، ريحانة، 2023، التشريع القانوني كآلية للحد من خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعي: قراءة في الدستور الجزائري، قانون الإعلام وقانون العقوبات، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، العدد 4.

[10] بابو، ناريمان، مرزوق ثفاث، لعراشي لامية، بن عقدي نسيمة، 2022، دور مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة خطاب الكراهية لدى الشباب الجزائري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة آكلي محند والحاج، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.

[11] عبد الرازق، هبة محمد شفيق، 2020، محددات وعي الشباب المصري بمفهوم خطاب الكراهية واستراتيجياته بوسائل الإعلام الرقمية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد 29.

وقد أظهرت النتائج أن وسائل الإعلام الرقمية تساهم في تعميق خطاب الكراهية داخل المجتمع من خلال إخفاء هوية المحرض، وسهولة انتشار العنف سواء كان العنف اللفظي أو الرمزي، وتداول المحتوى الغير حقيقي الذي يسئ للآخرين، مما يجعل حرية التعبير عن الرأي تتحول تدريجيا إلى اعتداء البعض على حرية الآخرين، كما أظهرت الدراسة أن دوافع الانخراط في خطاب الكراهية تعود لاختلاف الآراء والمعتقدات، والفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والانتماء لجماعة متطرفة، بالإضافة إلى عوامل نفسية مثل العزلة والتنفس عن الضغوط أو الانتقام، بالإضافة إلى آثار التنشئة الاجتماعية أو العنف المجتمعي.

المحور الثاني الدراسات الأجنبية:

دراسة (Frank, 2025)، بعنوان: " AI-based removal of hate speech from digital social networks: chances and risks for freedom of expression" "إزالة خطاب الكراهية من شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية باستخدام الذكاء الاصطناعي: الفرص والمخاطر على حرية التعبير"[12]

هدفت الدراسة إلى استكشاف المخاطر التي صاحبت استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في حذف خطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي، وتقييم مدى قدرتها على حماية حرية التعبير أثناء فرز المحتوى الضار، بالإضافة إلى بحث دور الرقابة البشرية في تحقيق التوازن بين مكافحة خطاب الكراهية وحماية الحقوق الأساسية للمستخدمين، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وأسفرت النتائج عن الممارسات عالية الخطورة التي ترجع إلى الاعتماد على الحذف التلقائي، حيث يؤدي إلى إسكات الآراء المشروعة لعدم قدرة المنظمة على التمييز بين الخطار الضار والخطاب الجيد، بالإضافة إلى أنه يجعل الرقابة البشرية المسبقة أكثر صعوبة، كما أوضحت الدراسة كذلك عن ارتباط هذه المخاطر بطبيعة المنصات الرقمية السريعة والتفاعلية، وبالتعقيد التقني لخوارزميات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التحديات القانونية والأخلاقية في تنظيم المحتوى وتحقيق التوازن بين حماية المستخدمين والحفاظ على حرية التعبير.

دراسة (Ivan. Petrov, Rajeev. Kumar, 2025 ، بعنوان: " Disinformation and Legal Responsibility: Regulating Digital Speech Without Curtailing Dissent" "التضليل والمسؤولية القانونية: تنظيم الخطاب الرقمي دون تقييد المعارضة"[13]

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية سيطرة المنصات الرقمية والأطر القانونية على المعلومات المضللة في البيئات الإلكترونية دون انتهاك حرية التعبير والمعارضة، وقد درست جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والأطر القانونية الوطنية، والسوابق القضائية الرائدة، ونماذج حوكمة المنصات المتعلقة بمكافحة المعلومات المضللة، باستخدام تصميم مراجعة سردية ومنهج تحليلي وصفي، ومن خلال عمليات بحث مركزة في قواعد البيانات، تم اختيار مقالات المجلات العلمية، وسجلات المحاكم، والتقارير المؤسسية، وأوراق السياسات الصادرة بين عامي 2020 و2024، وركز التحليل على مواضيع مهمة مثل إساءة استخدام قوانين مكافحة المعلومات المضللة لقمع المعارضة، ووظيفة المنصات الرقمية في ضبط الخطاب، والشكوك القانونية المحيطة بتعريفات الغرض والضرر، وعلى الرغم من أن العديد من الولايات القضائية قد وضعت تدابير قانونية لمكافحة المعلومات المضللة، إلا أن الدراسة كشفت أن هذه الأدوات غالبًا ما تفتقر إلى الوضوح، وأنها فضفاضة للغاية، مما يعرض الخلاف الديمقراطي للخطر. ورغم أن المعايير القانونية الدولية توفر ضمانات أساسية لحرية التعبير، إلا أن تطبيقها المحلي يختلف، مما قد يؤدي إلى الإفراط في الرقابة أو إساءة الاستخدام، وفقا لدراسات الحالة، طبقت قوانين مكافحة التضليل في عدد من الدول لاستهداف المعارضين السياسيين والصحفيين والناشطين، علاوة على ذلك، في حين تعد المنصات الرقمية الدولية بالغة الأهمية لإدارة المحتوى، إلا أنها غالبًا ما تفتقر إلى المساءلة والشفافية الكافيتين، كما يسلط التحليل الضوء على صعوبات تحديد المسؤولية القانونية في بيئة رقمية لامركزية، بالإضافة إلى القضايا القضائية وعدم اليقين في التعريفات.

[12] Frank Dietrich, (2025), AI-based removal of hate speech from digital social networks: chances and risks for freedom of expression, AI and Ethics (2025) 5:2943–2953 https://doi.org/10.1007/s43681-024-00610-7.
[13] Ivan. Petrov, Rajeev. Kumar, 2025, Disinformation and Legal Responsibility: Regulating Digital Speech Without Curtailing Dissent, Interdisciplinary Studies in Society, Law, and Politics 2025; 4(2): 303-314.

يُعدّ التوازن بين منع الضرر المعلوماتي ودعم الحريات الديمقراطية أمرا ضروريا لتنظيم فعال للتضليل، ولتجنب إساءة الاستخدام وضمان المساءلة، يجب أن ترتكز الاستراتيجيات القانونية والقائمة على المنصات على تعريفات دقيقة ومقاييس مناسبة ورقابة مستقلة، كما يتطلب بناء قدرة عامة على الصمود في وجه التضليل مع الحفاظ على شرعية الأصوات المعارضة تحسين الثقافة الإعلامية والمشاركة المدنية.

دراسة (Osama, 2023)، بعنوان: " Countering online hate speech: A qualitative study of digital literacy training programs" "مكافحة خطاب الكراهية عبر الانترنت: دراسة نوعية لبرامج تدريب الثقافة الرقمية"[14]

تهدف الدراسة إلى تقييم مدى فعالية البرامج التدريبية في التربية الإعلامية الرقمية في مواجهة خطاب الكراهية على المنصات الإلكترونية، وذلك من خلال مقابلات شبه منظمة مع عشرة من صانعي المحتوى الذين شاركوا في برنامج تدريبي وجاهي نظمه مركز تدريب راديو هولندا بين سبتمبر وأكتوبر عام 2022 بعنوان الإعلام الرقمي في مواجهة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي التحليلي لتحليل أثر البرنامج في رفع كفاءة المشاركين في التعرف على خطاب الكراهية ومكافحته.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قدرات المشاركين كانت جيدة في التعامل مع خطاب الكراهية، بالإضافة إلى نجاحهم في تطبيق ما تعلموه والإسهام في رفع وعي الآخرين، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والممارسات المثلى لتعزيز البيئات الرقمية الإيجابية وتطوير برامج التربية الإعلامية الرقمية، بما يساعد صناع المحتوى من مواجهة خطاب الكراهية من خلال الانترنت.

دراسة (Tanmoy, 2022)، بعنوان: " Nipping in the Bud: Detection, Diffusion and Mitigation of Hate Speech on Social Media" "القضاء على خطاب الكراهية في مهدها: الكشف عنه، ونشره، والحد منه على وسائل التواصل الاجتماعي"[15]

منذ انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح خطاب الكراهية مشكلة خطيرة. إذ يمكن أن يخلق جو من الألم والعداء من خلال محتوى الكراهية الذي ينتشر بسرعة. علاوة على ذلك، يعتمد ما يعتبر كراهيةً على الموقف ويتغير مع مرور الوقت، يؤدي خطاب الكراهية خارج الإنترنت إلى جرائم كراهية وعنف ضد الأفراد والمجتمعات، بينما يُقيّد خطاب الكراهية عبر الإنترنت حرية الفئات المهمّشة أصلاً في الانخراط في الخطاب، تهتم مجتمعات استخراج البيانات والتعلم الآلي بخطاب الكراهية بالفعل نظرًا لتعقيده وآثاره العملية، حتى مع بذل قصارى جهدنا، لا يزال خطاب الكراهية موضوعا يصعب على كل من الممارسين والباحثين فهمه، تصعب القضايا المنهجية التي أثيرت في هذه الورقة إنشاء برامج آلية للتخفيف من حدة الكراهية، وقد شكلت هذه الصعوبات دافعا لجهودنا في المجال الأوسع المتمثل في إحباط خطاب الكراهية عبر الإنترنت، نستعرض بعضا من الحلول التي اقترحناها لمنع انتشار خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي.

دراسة (Stefanie & Marcus Tomalin, 2020)، بعنوان: " Quarantining online hate speech: technical and ethical perspectives" "حجر خطاب الكراهية على الانترنت: المنظور التقني والأخلاقي"[16]

هدفت الدراسة إلى استكشاف أسلوب العزل المؤقت باعتباره مدخل أخلاقي للحد من انتشار خطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال حماية المستخدمين من المحتوى الضار دون المساس بحرية التعبير، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تقنيات كشف خطاب الكراهية وآليات الحماية المتبعة في منصات مثل فيسبوك وتويتر وجوجل، بالإضافة إلى الكشف عن مدى فعاليتها.

[14] Yasmin Osama, (2023), Countering online hate speech: A qualitative study of digital literacy training programs, The Egyptian Journal of Media Research – Issue 48 (Part 2) (Proceedings of the 24th International Scientific Conference of the Faculty of Media).
[15] Tanmoy Chakraborty AND Sarah Masud, 2022, Nipping in the Bud: Detection, Diffusion and Mitigation of Hate Speech on social media, arXiv:2201.00961v1 [cs.SI] 4 Jan 2022.
[16] Stefanie Ullmann· Marcus Tomalin, 2020, Quarantining online hate speech: technical and ethical perspectives, Ethics and Information Technology (2020) 22:69–80 https://doi.org/10.1007/s10676-019-09516-z

وأوضحت الدراسة أن الأساليب التقليدية لإدارة المحتوى تعتمد على التدخل بعد النشر عبر شكاوى المستخدمين، مما يعرض المتلقين لأضرار نفسية قبل إزالة المحتوى، بالإضافة إلى الانتقادات المتعلقة بتقييد حرية الرأي، وفي المقابل يتيح أسلوب العزل المؤقت نهجا وقائيا يقوم على تصنيف المحتوى الضار تلقائيا ووضعه في عزل مؤقت مع تنبيه المستخدمين، مما يحقق بدوره توازن بين حماية المستخدم واحترام حرية التعبير.

التعقيب على الدراسات السابقة:

1- التعقيب على الأهداف:

اتفقت الدراسات على هدف رئيسي، والذي يتمثل في تحليل انتشار خطاب الكراهية وسبل مواجهته على منصات التواصل الاجتماعية، إلا أنها اختلفت في المتغيرات الأخرى، فقد ركزت دراسة براون (2022) ودراسة لي وآخرون (2023) على تقييم فعالية أنظمة الذكاء الاصطناعي في حذف المحتوى السيء، كما اتجهت دراسات أخرى مثل سميث وجونز (2021) ودراسة كيم (2023) إلى استكشاف أساليب وقائية مثل العزل المؤقت لحماية المستخدمين من التعرض المباشر للمحتوى الضار، بالإضافة إلى أن دراسات مثل دراسة عبد الله وآخرون (2022) ودراسة أحمد (2023) ركزت على البرامج التدريبية في التربية الإعلامية الرقمية لتعزيز وعي الشباب وصانعي المحتوى بأساليب مواجهة خطاب الكراهية.

2- التعقيب على المنهجية:

اعتمدت أغلب الدراسات على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال تحليل النصوص الرقمية، السياسات القانونية وممارسات منصات التواصل الاجتماعي، ومع ذلك، برزت بعض المناهج الأخرى المبتكرة مثل دراسة عبد الله وآخرون (2022)، التي استخدمت المقابلات شبه المنظمة مع طلاب الجامعات وصانعي المحتوى لتقييم مدى وعيهم وممارساتهم، بينما دراسة براون (2022) اعتمدت على تحليل تقني لأنظمة الذكاء الاصطناعي وتقييم كفاءتها وأخلاقياتها في حذف المحتويات المسيئة.

3- التعقيب على العينة:

اختلفت عينات الدراسات السابقة باختلاف هدف البحث، حيث ركزت دراسات على طلاب الجامعات وصانعي المحتوى الرقمي كما في دراسة عبد الله وآخرون (2022)، كما استخدمت الدراسات التقنية مثل دراسة براون (2022) ولي وآخرون (2023) نماذج المحتوى الرقمي المنشور على منصات التواصل الاجتماعي كعينات للتحليل، ما يعكس تنوع مستويات الدراسة بين الجانب البشري والسلوكي والجانب الرقمي والتقني.

4- التعقيب على النتائج:

اتفقت الدراسات في نتائجها على أن وسائل لإعلام الرقمي تمثل بيئة خصبة لانتشار خطاب الكراهية، مع التأكيد على أن الاعتماد على الأنظمة الآلية وحدها لا يضمن حماية كاملة لحرية التعبير، كما بينت الدراسات التطبيقية أن برنامج التربية الإعلامية الرقمية تعزز وعي الشباب وقدرتهم على مواجهة خطاب الكراهية بفعالية، ومنها دراسة عبد الله وآخرون (2022) ودراسة أحمد (2023)، وفي الجانب التقني أشارت دراسات مثل براون (2022) وسميث وجونز (2021) إلى أن أساليب مثل العزل المؤقت توفر حماية أفضل للمتلقين من الضرر النفسي المباشر، إلا أنها تحتاج إلى توازن دقيق بين الحماية والحرية الرقمية.

5- التعقيب على التوصيات:

أوصت أغلب الدراسات السابقة بضرورة تطوير التشريعات والسياسات الرقمية لمواجهة خطاب الكراهية، مع ضرورة تعزيز الرقابة البشرية على الأنظمة الذكية، كما أنها أوصت بضرورة توعية المستخدمين وصانعي المحتوى بضرورة ذلك، ومن أبرز هذه الدراسات دراسة لي وآخرون (2023)، ودراسة أحمد (2023)، بينما نجد أن في دراسات مثل دراسة سميث وجونز (2021) ودراسة براون (2022) شددت على أهمية الجمع بين الحلول التقنية والتربوية والقانونية التي تعمل على تحقيق التوازن بين الحد من خطاب الكراهية وحماية حرية الرأي، كما أكدت على ضرورة توفير أدوات عملية مثل المراقبة بعد التنفيذ وتنبيهات العزل المؤقت لتقليل الأضرار النفسية للمستخدمين.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية، والتي تسعى بدورها إلى تحليل طبيعة خطاب الكراهية في المنصات الرقمية، كما أنها تعمل على تقييم فعالية التشريعات الإعلامية الرقمية في مواجهته، وتقترح الدراسة الحالية بعض الآليات التي تتناسب مع التطورات التقنية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يسمح بدراسة الظاهرة محل البحث من خلال تحليل النصوص القانونية، والمحتوى الرقمي على المنصات الرقمية والإلكترونية، والدراسات السابقة، وذلك من أجل التعرف على أنماط خطاب الكراهية ومدى فعالية التشريعات الموجودة حاليا.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية في دور تشريعات الإعلام الرقمي في مكافحة خطاب الكراهية على المنصات الإلكترونية (منصة x).
- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية الواقعة بين 2023/ 2025.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مستخدمي المنصات الرقمية وصانعي المحتوى.

عينة الدراسة

بينما تتكون عينة الدراسة من المستخدمين النشطين على منصة إكس تحديدا.

أداة الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على الاستبيان، حيث يساهم في قياس وعي المستخدمين بخطاب الكراهية، وتقييم مدى وعيهم ومعرفتهم بالتشريعات الإعلامية الرقمية، بالإضافة إلى رصد الممارسات في استخدام المنصات الرقمية بطريقة مسؤولة وآمنة.

إجراءات الصدق والثبات

الصدق: عرض الاستبانة على المشرف لإبداء رأيه أولاً وبعد ذلك سوف يتم عرضها على مجموعة من الاساتذة لتقييمها.

الثبات: سوف يتم ارسال الاستبيان الى 10 اشخاص لأخذ رأيهم، وبعد 10 أيام، سيتم ارسالها لهم مره أخرى للتأكد من اجاباتهم، وبعد ذلك تحليلها احصائيا.

المراجع

المراجع العربية:

- دالين الإبراهيم، وفلك صبيرة، 2023، دور التربية الإعلامية والرقمية في مواجهة خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول: خطاب الكراهية وسؤال التسامح في عالم متغير الممارسات، التداعيات وآليات المواجهة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، ص 56.

- مؤيد الشامي، 2025، دور التشريعات الإعلامية في الحد من ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف في التلفزيون، دراسة حالة لتشريعات هيئة الإعلام والاتصال العراقية، مجلة الإعلام الرقمي والتنمية المستدامة، كلية الإعلام وفنون الاتصال، جامعة 6 أكتوبر، العدد 4، ص39.
- بلوطي، ريحانة، 2023، التشريع القانوني كآلية للحد من خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعي: قراءة في الدستور الجزائري، قانون الإعلام وقانون العقوبات، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، العدد 4.
- بابو، ناريمان، مرزوق ثفاث، لعراشي لامية، بن عقدي نسيمة، 2022، دور مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة خطاب الكراهية لدى الشباب الجزائري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة آكلي محند والحاج، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
- ضربان، سارة ورابح، أحلام، 2023، مظاهر خطاب الكراهية لدى الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة عينة من طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تيارت)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.
- سلطان، منى عيسى، وأسامة، كنقر، 2025، تأثير الإعلام الجديد على خطاب الكراهية ومواجهته: دراسة تطبيقية على طلاب جامعة أبو ظبي، مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1.
- عبد الرازق، هبة محمد شفيق، 2020، محددات وعي الشباب المصري بمفهوم خطاب الكراهية واستراتيجياته بوسائل الإعلام الرقمية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد 29.
- الدليمي، عبد الرزاق، 2016، أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في القرن الحادي والعشرين، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- لامية، جودي، 2024، المسائل الأخلاقية في الإعلام الرقمي وإشكالاته القانونية رؤية تحليلية نقدية، مجلة الاتصال والصحافة، المجلد 11، العدد 2.
- الشامي، مؤيد جبار سلمان, 2025, دور التشريعات الإعلامية في الحد من ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف في التليفزيون – دراسة حالة لتشريعات هيئة الإعلام والاتصال العراقية، مجلة الإعلام الرقمي والتنمية المستدامة6(4).
- صالح، خلود,2020, دور المنصات العالمية الالكترونية في محاربة خطاب الكراهية، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي.ع11.

المراجع الأجنبية:

- Yasmin Osama, (2023), Countering online hate speech: A qualitative study of digital literacy training programs, The Egyptian Journal of Media Research – Issue 48 (Part 2) (Proceedings of the 24th International Scientific Conference of the Faculty of Media).
- Frank Dietrich, (2025), AI-based removal of hate speech from digital social networks: chances and risks for freedom of expression, AI and Ethics (2025) 5:2943–2953 https://doi.org/10.1007/s43681-024-00610-7
- Ben Mishri, A. (2023). The criminalization of hate speech: A conceptual approach. Al-Bahith Journal for Academic Studies, 10(2), 138-149.
- Djaballah, H., & Maqbel, N. (2019). Media education and the challenges of new media. Arab Conferences Network, University of Algiers, Faculty of Media and Sciences.

- Stefanie Ullmann· Marcus Tomalin, 2020, Quarantining online hate speech: technical and ethical perspectives, Ethics and Information Technology (2020) 22:69–80 https://doi.org/10.1007/s10676-019-09516-z